

تدقيق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

دراسة ميدانية لبعض مؤسسات ولاية سطيف

أ/ مراد سكاك

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة فرحات عباس، سطيف - الجزائر

ملخص:

الهدف الأساسي من وراء هذا المقال هو تبيين دور تدقيق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات كمنهج تشخيص استراتيجي.

في الدول النامية تظهر حقائق الممارسات تعقيدات كبيرة للتحكم في المفاهيم الإستراتيجية الحديثة وتطبيقاتها من طرف مؤسساتها.

إن تطور ظاهرة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات هي من جعل تدقيقها ضرورة حتمية يتطور بسرعة تحت تأثير الميزة التنافسية للإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية وضغط المنظمات الحكومية والغير الحكومية والأطراف ذات المصلحة.

Résumé:

Le but principal de cet article est de mettre en valeur le rôle de l'audit de la responsabilité sociale de l'entreprise "RSE" comme une méthode de diagnostic stratégique.

Dans les pays en voie de développement, la réalité des pratiques s'avère complexe en terme de maîtrise des nouveaux concepts stratégiques et des ces applications par les entreprises.

C'est le développement du phénomène de la RSE qui a rendu son audit célèbre, sous l'influence de l'avantage compétitive stratégique des ressources humaines, de la pression des O G et ONG et les parties prenantes.

مقدمة:

من المهم قياس المنافع التي تحققها المؤسسة للمجتمع نتيجة تحمل مسؤوليتها الاجتماعية ومن الأهم معرفة الآثار المترتبة عنها وانعكاساتها. هذا الاهتمام يمثل نوع من التوسع الأفقي في مجال القياس المحاسبي ليتضمن إلى جانب القياس والتدقيق الاقتصادي القياس والتدقيق عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات⁽¹⁾.

أصبح المؤشر الحقيقي لنجاح الوحدة الاقتصادية ليس تحقيق الربح فقط، بل أيضا الدور الاجتماعي الذي تلعبه المؤسسة في خدمة المجتمع المحيط بها مقارنة بما يتيح لها من موارد، وهو ما أطلق عليه الباحثين "المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات" التي تندمج ضمن المفهوم العام للتنمية المستدامة. واستخدام هذان المفهومين يمكن أن يكونا كأدوات تحليل ودمج استراتيجي يساهمان في تحسين الميزة التنافسية وخلق قيمة مضافة للمؤسسة⁽²⁾. وبالتالي ظهرت الحاجة إلى أن يمتد نشاط التدقيق إلى فحص ومراجعة الأنشطة الاجتماعية وتقييمها بطريقة موضوعية محايدة ضمانا لصدق ما يتم الإفصاح عنه من بيانات ومعلومات اجتماعية.

من ذلك يسعى هذا البحث إلى توضيح مختلف معالم وأبعاد كل من المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات وكذا عرض مختلف الطرق المستخدمة في مراجعتها وتدقيقها في الدول المتطورة لتمكن المؤسسات الوطنية من مسايرة مختلف التغيرات التي تحدث على المستوى الدولي.

أ- مشكلة البحث:

تواجه المؤسسات الوطنية في ظل المنافسة وتفتح الاقتصاد الوطني على الخارج ضغوطات شديدة تفرض عليها استخدام التقنيات الحديثة في التسيير والرقابة لمواكبة التطورات التي تحدث على المستوى الدولي.

ونظرا للنتائج الإيجابية التي حققها التدقيق في المجال المالي والمحاسبي، عمل الباحثين والمهنيين على تكثيف الدراسات من أجل إدخال تقنياته المنهجية في المجال الاجتماعي الذي يتميز بتعقيدات كبيرة لتمييزه بعوامل نوعية وسلوكية يصعب في بعض الحالات تحويلها إلى أرقام قياسية.

كما شهدت المسؤولية الاجتماعية تطور ملحوظ في نهاية القرن السابق، إذ أصبحت تتدخل في اتخاذ القرارات الاستراتيجية والتوفيق بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للأطراف ذات المصلحة (الفرد، المؤسسة، المساهمين، المجتمع، الدولة، العملاء) والبناء الاستراتيجي المتناسق.

ومنه جاءت الإشكالية الأساسية لهذا البحث: كيف يمكن للمسؤولية الاجتماعية أن تساهم في تطوير تنافسية المؤسسات الوطنية؟ وما هو الدور الذي يمكن أن يلعبه التدقيق في ذلك؟

ب- فرضيات البحث:

يقوم البحث على فرضية أن هناك علاقة ذات دلالة بين المسؤولية الاجتماعية ونجاح الإدارة الإستراتيجية وأن استخدام تدقيق المسؤولية الاجتماعية يساعد على تنسيق وتكامل الجهود خلال مراحل البناء الاستراتيجي مما يساهم في تحقيق مزايا تنافسية وقيمة مضافة للمؤسسات ويساهم في نجاحها، وتتفرع عن الفرضية السابقة فرضيتين فرعيتين:

- تهتم مؤسسات ولاية سطيف بالمسؤولية الاجتماعية وبالأطراف ذات المصلحة.
- تهتم مؤسسات ولاية سطيف بتدقيق المسؤولية الاجتماعية مما يساعدها في بناء إستراتيجيتها.

ج- أهمية البحث:

تتجلى أهمية هذه الدراسة من خلال ما يلي:

- التوصل إلى إطار متكامل يربط بين المسؤولية الاجتماعية، التدقيق الاجتماعي والإدارة الإستراتيجية للمؤسسات، مما يساهم في تشخيص المشكلات والاختلالات التي تواجه المؤسسات الجزائرية وتقديم الحلول له في الوقت المناسب بهدف الارتقاء بأدائها.
- من الناحية الأكاديمية يتناول البحث مجالات حديثة باعتباره إضافة إلى المكتبة في مجال تندر فيه البحوث النظرية والتطبيقية لتركيزه على المسؤولية الاجتماعية ودور التدقيق الاجتماعي فيها.
- من الناحية المهنية تعتبر الدراسة كإسهام حقيقي للتأكيد على إلزامية الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية وإدماج الأهداف الاجتماعية جنباً إلى جنب مع الأهداف الاقتصادية في التخطيط الاستراتيجي.
- بلورة فكرة تدقيق المسؤولية الاجتماعية بصفة خاصة والتأكيد على أهميته لدى فئة معينة من الأفراد المهنيين، وهم المدققين الداخليين والخارجيين.
- حاجة المؤسسات الجزائرية إلى إتباع أساليب علمية وعملية متقدمة تمكنها من تقييم أدائها الاستراتيجي بما يمكنها من مواجهة تحديات منافسة المؤسسات الخارجية في ظل الانفتاح الاقتصادي.

د- أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- عرض نظري موجزة لتطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية وخصائصها.
- التعرف على مدى تطبيق مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في الجزائر.

- التعرف على مدى تطبيق منهج التدقيق الاجتماعي في عمليات التشخيص الاستراتيجي للاستفادة من المزايا التي يقدمها في عمليات تكامل ودمج الأهداف الاجتماعية ضمن إستراتيجية المؤسسة.

- تحديد تطور مفهوم التدقيق الاجتماعي ودوره في مجال المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.

- الاستفادة من نتائج الدراسة الميدانية في تقديم بعض المقترحات والتوصيات التي تساعد المؤسسات في تحسين أدائها وتحقيق أهدافها.

هـ- منهج البحث وأدوات التحليل المستخدمة:

تم استخدام المناهج البحثية التالية:

- المنهج الوصفي الذي يهدف إلى دراسة ووصف الظواهر حيث ينطلق من عملية جمع المعلومات بالوسائل المتاحة من مختلف المصادر وتنظيمها لتحليلها للكشف عن مسبباتها الحقيقية واستخلاص النتائج لتقديم الحلول المناسبة لها.

- المنهج الإحصائي الذي يناسب تحويل العناصر النوعية لعينة الدراسة إلى عناصر كمية قابلة للقياس، وتطبيق التقنيات الإحصائية والرياضية التي تتصف بالصرامة وتحليل البيانات وتبويبها باستعمال التكرارات، النسب، المتوسط الحسابي، أساليب الاستدلال الإحصائي مثل كاي مربع (ك²) وأدوات دراسة صدق وثبات الاستمارة⁽³⁾.

وتم تحليل بيانات البحث باستعمال الوسائل الإحصائية التالية:

- النسب المئوية: لمعرفة نسبة أفراد العينة الذين اختاروا أي بديل من بدائل الاستمارة.

- اختبار كاي مربع (ك²): لمعرفة الدلالة الإحصائية للفروق بين التكرارات للتأكد من تحقق فرضيات البحث أو عدم تحققها، وصولاً إلى الإجابة عن الأسئلة المثارة بالجوء إلى الجدول الإحصائي لمعرفة الدلالة الإحصائية عند درجات الحرية المقدر ب(ن-1) ومستوى الدلالة 0.01 أو 0.05 المبينة لنسب الثقة في النتائج المتحصل عليها.

الاستعانة في الحسابات بالبرنامج الإحصائي الآلي SPSS الإصدار 14.0 بعد القيام بعملية الترميز أي تحويل الإجابات النوعية إلى أرقام كمية يمكن الاستفادة منها.

أما جمع البيانات فكان باستخدام المقابلة والاستمارة كأداة أساسية استندنا في بناءها على متطلبات مشكلة البحث، أهدافه وفروضه، ثم القيام بقياس صدق الأداة بطريقة صدق المحكمين أين تم عرض استمارة التحكيم على مجموعة من أساتذة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارة بجامعة سطيف بالإضافة إلى بعض المختصين في إدارة الموارد البشرية

والتدقيق لتقرير مدى مناسبة وصلاحيّة العبارات الواردة في مختلف محاورها ومدى اتساقها لتحقيق الهدف الذي أعدت من أجله لقياس ثبات الأداة تم استخدام معامل الثبات الإحصائي ألفا كرومباخ = 0.922 بالنسبة لجميع البنود الدراسية وهو معامل مرتفع وبالتالي تم التقرير بصلاحيّة الاستخدام التطبيقي للأداة.

أولاً: الأصول النظرية للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

تعمل المؤسسة إلى جانب تحقيق الأهداف الاقتصادية والمتمثلة في تعظيم الربح وتحسين نوعية الإنتاج، إلى تحقيق أهداف اجتماعية قد تكون مباشرة أو غير مباشرة تقتضي وضع خطط وبرامج كفيلة بتحقيقها بطريقة رشيدة ومتابعة نتائجها⁽⁴⁾.

إن انتشار ظاهرة الاندماج والتكامل الدولي وزيادة دور الدولة في حماية حقوق جميع الأطراف ذات المصلحة وظهور المنظمات الغير الحكومية، أدى إلى تطور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات حتى باتت أداة لخدمة الاقتصاد والمجتمع ومعيار لمدى كفاءة الإدارة في تحقيق الأهداف المنشودة.

على مستوى دول العالم المتقدم، كان للولايات المتحدة السبق للاهتمام بالموضوع منذ بداية السبعينات، واحتل حيزاً هاماً من فكر الباحثين والهيئات العلمية والمنظمات المهنية، وقدم الباحثون نماذج مختلفة وصفية وكمية شملت الجوانب المختلفة من الأداء الاجتماعي للمؤسسات⁽⁵⁾.

1.1- تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية:

أصبحت المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات القضية الأكثر أهمية وتحدي بالنسبة لإدارة المؤسسات لأنها ترتبط بعلاقات ومتغيرات عديدة سواء كانت داخلية أو خارجية، بالتالي فهي ليست ظاهرة سطحية يمكن تناولها من منطلقات عامة ولكنها تستلزم محاسبة وإجراءات خاصة بها وتتعلق بالأهداف الإستراتيجية للمؤسسة حتى أن بعض الحكومات تمنح للمؤسسات التي تلتزم بها دعماً مالياً وامتيازات جبائية وجمركية خاصة⁽⁶⁾.

1.1.1- نشأة ومفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات:

إلى غاية اليوم، لا يوجد اتفاق بين الباحثين في تحديد مفهوم جامع للمسؤولية الاجتماعية، وفي ما يلي عرض لمراحل تطورها وبعض التعاريف التي أعطيت لها.

1.1.1.1- نشأة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات:

شهدت أوائل سنوات الخمسينات من القرن السابق تحولاً ملحوظاً في توقعات ومتطلبات المجتمعات من المؤسسات، حيث لم يعد المجتمع مقتنعاً بدورها الاقتصادي التقليدي المحدود، بل أصبح ينظر إليها على أساس أنها أداة من أدوات المجتمع باعتبارها جزءاً منه، تستمد منه مواردها الضرورية لبقائها ونموها وبالتالي فهي تؤثر وتتأثر به، وقد برزت بعض الموضوعات

التي تناول علاقتها بالمجتمع فأصبح يقال بان المؤسسة في خدمة المجتمع من حيث الإنتاج السليم والجودة العالية مع تخصيص جزء من مالها لخدمة البرامج الاجتماعية.

وأصبح ينظر لمهمة الإدارة من منظور اجتماعي في الاستخدام الأمثل للموارد المادية والبشرية المتاحة وإشباع الحاجات والرغبات الإنسانية، من ثم برز اصطلاح المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات التي تعني الوصول إلى التوازن بين مصالح مختلف العناصر ذات المصلحة المرتبطة بها وتم إضافة الوظيفة الاجتماعية لوظائف المؤسسة، وأصبحت من الوظائف الأساسية تعمل على منع الانحرافات في الأعمال والأهداف والخطط مع مراعاة السلوك الاجتماعي⁽⁷⁾.

وعليه فان النظرة التقليدية لوظيفة المؤسسة ووظيفة الإدارة بدأت تتغير وأصبحت أهداف المنشأة مزيجا من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية. فرغم انه لا يمكن إنكار أهمية الربح كهدف أساسي وضروري للمؤسسات، فان الظروف الاجتماعية والسياسية المحيطة أضافت أهدافا اجتماعية كمراعاة مصالح المجتمع بمفهومه الواسع وتدعيم دور المؤسسة في بنائه باعتبارها إحدى مكوناته فهذه الأنشطة هي جوهر اصطلاح المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في مفهومها المعاصر.

وبالموازاة مع تطور مبادئ حوكمة المؤسسات والاهتمام بالرأس المال البشري تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات وأعطى اهتمام لمبادئ الحوكمة الاجتماعية التي تهتم بالعامل البشري داخل المؤسسة ودور التدقيق في ذلك.

في إحدى الدراسات أجريت سنة 1976 بالولايات المتحدة الأمريكية اتضح أن 90% من الشركات الكبرى تعين مدير مسؤول أو لجنة خاصة تتكفل بنشاط المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في حين أن الاهتمام بهذا النشاط قبل سنة 1965 لم يتعد نسبة 20%. وفي دراسة أخرى تبين أن مؤسسات الولايات المتحدة الأمريكية تأتي في مقدمة الدول التي تستجيب لهذه الفكرة ثم نيوزيلندا وكندا⁽⁸⁾.

1.1.1- تعريف المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات:

إن المسؤولية الاجتماعية قد أضحت حقيقة واضحة من الصعب على إدارة المؤسسة أن تتجاهلها، إلا أنه ليس هناك اتفاق حول تحديد مفهوم واحد لها، فيرى كل من Blomstrom et Davis⁽⁹⁾ " أن فكرة المسؤولية الاجتماعية هي التزام صانعي القرار بحماية وتحسين رفاهية المجتمع ككل بجانب المصلحة الخاصة".

ويعرفها Stienner et Corson على أنها " تلك الأعمال الاجتماعية التي تقوم بها المؤسسة تؤثر على رفاهية المجتمع كتشغيل المعاقين، توفير فرص العمل للأقليات، المساهمة في حل مشكلات المجتمع الحاضرة وتدعيم مختلف المؤسسات ذات الطابع الاجتماعي والتعليمي والصحي " غير أن هذا التعريف يحدد الهدف والمجالات دون التعرض إلى الدوافع من وراء ذلك.

ويرى البعض "أن المسؤولية الاجتماعية تتمثل في مجموعة الأنشطة التي تضطلع بها إدارة المؤسسة التي تفي بالاحتياجات الاجتماعية التي قد لا تعود عليها بفائدة مباشرة سواء كان الاضطلاع بهذه الأنشطة اختياريا أو إلزاميا وسواء كانت المجموعات المستفيدة منها من داخل المؤسسة أو من خارجها". هذا التعريف يحدد الهدف من المسؤولية الاجتماعية ومجالات الاستفادة منها داخلية أو خارجية للمؤسسة ودوافعها إلزامية أو اختيارية.

ويمكن أن نميز بين اتجاهين رئيسيين لتحديد مفهومها وهما⁽¹⁰⁾:

- **الاتجاه الأول:** يرى بان معيار التفرقة بين الأنشطة الاجتماعية والأنشطة الاقتصادية هو مدى وجود إلزام قانوني للقيام بالنشاط، وطبقا لذلك فان الأنشطة الاجتماعية هي التي تقوم بها المؤسسة اختياريا، أي أن النشاط الاجتماعي يبدأ عندما ينتهي الإلزام القانوني.

- **الاتجاه الثاني:** يرى بان الأنشطة الاجتماعية لا تقتصر على تلك الأنشطة الاختيارية لكن تشمل كل الأنشطة ذات الطابع الاجتماعي بغض النظر ما إذا كانت المؤسسة ملزمة قانونيا بها أم لا.

كما عرفت الجمعية الأوروبية المشتركة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات على أنها "الدمج الإداري للانفعالات الاجتماعية والبيئية للمؤسسات مع الأهداف التجارية ومع العلاقات لكل الأطراف ذات المصلحة الداخلية والخارجية من اجل تلبية الالتزامات القانونية السارية المفعول والاستثمار في مجال الرأس المال البشري والبيئة"⁽¹¹⁾. من بين هذه الانفعالات والاهتمامات الاجتماعية يمكن أن نجد على سبيل المثال توفير مناصب شغل، التنمية البشرية، احترام حقوق الإنسان، الارتقاء بمستوى معيشة الأفراد، المساهمة في البرامج الصحية والتعليمية والترفيهية للأفراد، حماية البيئة، الالتزام بالعدالة في التوظيف بغض النظر عن الجنسيات واللون والعرق... الخ. ويسير في هذا المجال Sethi⁽¹²⁾ ويعتبر أن "المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات تقتصر على الأنشطة الاجتماعية التي يقوم بها المشروع إلزاما طبقا لنص قانوني أو استجابة للضغوط الاجتماعية المختلفة".

بناء على ذلك فان المسؤولية الاجتماعية تتمثل في مجموع الأنشطة التي تضطلع بها المؤسسة التي تفي ببعض الاحتياجات الاجتماعية قد لا تعود عليها بفائدة اقتصادية مباشرة سواء كان القيام بها اختياريا أو إلزاميا ومهما كانت الجهة المستفيدة منها داخل أو خارج المؤسسة.

1.1- المسؤولية الاجتماعية في ظل مختلف الأنظمة الاقتصادية:

تختلف الأنظمة في تحديد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات فكل نظام ينظر لها من زاويته الخاصة كما أن الأخذ بهذا المفهوم لدى الحكومات كان نتيجة لعدة أسباب وضغوط مختلفة يتناولها المبحث التالي بنوع من التفصيل.

1.1.2-1 النظرية الإسلامية للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات:

في الإسلام المنشأة شخص معنوي عليها واجب العمل لتحقيق المسؤولية الاجتماعية في الأرض. والإطار الذي يجب أن يحكم عملها هو النظام الاقتصادي الذي وضحه الإسلام من خلال الجوانب التالية:

- المصلحة الشخصية: الهدف منها هو إثراء الحياة وتمكين الإنسان من الاستمتاع بطبيعتها بما يكسبه من عمله وسعيه بالحلال بدون استغلال للعمال.
- المنافسة: وسيلة تحقيق المصلحة الشخصية هي العمل، حيث يقرن الكسب بالعمل، مع الاعتراف بالفروق الفردية بين البشر لكل حسب جهده وطاقته.
- الحرية: فشرط العمل هي الحرية، والعدل هو الطابع الرئيسي في الإسلام ولا منافسة إلا في وجود العدل والحرية.
- الأخلاق: مبدأ العمل هو مكارم الأخلاق لان الاقتصاد الإسلامي ملتزم بالتصرفات الأخلاقية وهذا ما يجد من أضرار الحرية.
- المصلحة الاجتماعية: كضابط للعمل، فمصلحة المجتمع أولى، مما يجد من الحرية الفردية لان المال في الإسلام هو مال الله والملكية وظيفة تحكمها ضوابط المجتمع الإسلامي.
- الإنفاق: كضرورة للعمل للوفاء بالمسؤولية الاجتماعية سواء للإعمار أو للإثمار أو لتحقيق التكافل الاجتماعي بين البشر والمال لا يذكر في القرآن إلا مقرونا بالإنفاق. بهذا فإنه في ظل الاقتصاد الإسلامي يكون على المنشأة تحقيق أهداف اجتماعية بجانب الأهداف الاقتصادية مما يتحقق التوازن.

1.1.2-2 المسؤولية الاجتماعية في ظل الأنظمة الوضعية:

المؤسسات التي تعمل في ظل نظم اقتصادية وضعية لا تقوم -في الغالب- بمسؤولياتها الاجتماعية، فالنظام الاشتراكي ينظر إلى دور المؤسسة في زيادة الإنتاج لصالح مصلحة المجتمع مع الحد من المصلحة الفردية وانعدام الحرية الفردية والمنافسة، والاقتصاد الرأسمالي ينظر لدور المؤسسة على أنها مقصورة على ملاكها وأن هدفها الوحيد هو تحقيق الربح " حيث أنه بتحقيق أقصى ربح سوف تتحقق مصلحة المجتمع " وليس هناك مسؤولية اجتماعية للمؤسسات سوى في تحقيق زيادة الأرباح.

1.1.2-3 أسباب تبني المسؤولية الاجتماعية:

هناك العديد من الأسباب التي ساهمت في تبني فكرة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من طرف حكومات بعض الدول ومن طرف المؤسسات ذاتها منها ما يلي:

- ظهور مجموعات الضغط التي تنادي بالاهتمام بالبيئة والمحافظة عليها وتتدخل في عمل المؤسسات التي تضر بها وإلزامها على تلافى ذلك والإسهام في إيجاد الحلول لها من خلال البحث وتقديم المساهمات المالية؛
- تجنب التدخل الحكومي في قرارات المؤسسة، حيث أن عدم استجابة المؤسسة إلى ضغوطات الرأي العام والمجتمع في التعامل مع المشكلات الاجتماعية قد يعرضها إلى عقوبات؛
- الرغبة في استمرار المؤسسة واقتناعها بأنها لا يمكن أن تنمو وتتطور في مجتمع مليء بالمشكلات الاجتماعية والبيئية؛
- ظهور القوى السياسية والنقابات العمالية وتدخلها في القضايا الاجتماعية المتعلقة بأفراد المؤسسة من حيث الرعاية الصحية والمهنية والاجتماعية اللاتقة؛
- الرغبة في تحسين صورة المؤسسة لدى جمهور المجتمع؛
- تحقيق فكرة الانتماء والولاء لدى أفراد المؤسسة من خلال الاهتمام بمشاكلهم الاجتماعية والمهنية والصحية مما يساعد على رفع روحهم المعنوية مما ينعكس على زيادة إنتاجيتهم؛
- تطور الفكر الإداري والأخذ بفكرة التسيير المتكامل من خلال الاهتمام المتوازن بجميع الأطراف المهتمة بالمؤسسة.

1. 2- مفهوم ومجالات الأنشطة الاجتماعية:

إن تبني المؤسسة للمسؤولية الاجتماعية سوف يؤثر بدون شك على إعادة تحديد المهام الخاصة بالمؤسسات، حيث لا يصبح تحقيق الربح الهدف الوحيد لكن من جهة سوف نجد عدم الإضرار بالأطراف ذات المصلحة ومن جهة أخرى أيضا التدخل أكثر من أجل تحسين ظروف العمل ومساعدة المجتمع الذي تعمل فيه وحماية البيئة أي أن المؤسسة تصبح تبحث على تحقيق ثلاثة أهداف اقتصادية (تضمن مصالح المساهمين)، اجتماعية (تضمن مكانة الفرد في المؤسسة والمجتمع) ومجتمعية (ترجم مساهمة المؤسسة في المجتمع والبيئة)⁽¹³⁾.

1. 2. 1- الأطراف المعنية بالأداء الاجتماعي وأهدافه:

1. 2. 1. 1- فئات الأداء الاجتماعي:

يمكن تقسيم الفئات المعنية بالمسؤولية الاجتماعية كما يلي:

- العملاء: جميع أفراد المجتمع المستهلكين والمستفيدين من السلع والخدمات التي تقدمها المؤسسة.
- الملاك: أصحاب رؤوس الأموال من أشخاص طبيعيين أو معنويين.

- الأفراد: جميع العمال بالمؤسسة بغض النظر عن طبيعة أعمالهم، جنسياتهم، جنسهم أو مستوياتهم.
- المجتمع: يشمل الأفراد والجماعات التي تشكل المجتمع الذي تنتمي إليه المؤسسة وتعمل داخل نطاقه فتؤثر وتتأثر به.

1.2.1 - أهداف الأداء الاجتماعي:

تحدد أهداف الأداء الاجتماعي للمؤسسة تجاه كل فئة من الفئات الأربعة السابقة الذكر كما يلي⁽¹⁴⁾:

أ- **العملاء:** الالتزام ببذل الجهود لتوفير الظروف اللازمة لخلق وتعميق حالة الإشباع والرضا عن السلع والخدمات المقدمة لدى عملاء المؤسسة من خلال:

- الارتقاء بمستوى جودة السلع والخدمات وتقديمها لطالبيها بتشكيلات وأنواع عديدة تتناسب وأذواقهم ومستوياتهم الداخلية؛

- تقديم المعلومات اللازمة المتعلقة بالمنتج بشكل موضوعي وصادق؛

- إعلام الأفراد في الوقت المناسب بكل تغيير يطرأ على المنتج؛

- التسعير العادل والابتعاد عن الاحتكار الذي يخلق المضاربة والتحكم بالأسعار؛

- الامتناع عن إنتاج السلع المضرة بالمجتمع؛

- متابعة شكاوي العملاء والزبائن ومقترحاتهم واتخاذ الإجراءات اللازمة.

ب- **الملاك:** في حالة الملكية الخاصة الهدف هو بذل الجهود الكفيلة لتحقيق عائد مناسب ومرضي على الأموال المستثمرة وفي حالة الملكية العامة فإن الهدف يتمثل في تحقيق الأهداف المخططة من طرف السلطة الوصية للمؤسسة من خلال ما يلي:

- المحافظة على الرأس المال المستثمر وتحقيق أفضل هامش ربح للملاك الخواص؛

- التوصل إلى الأهداف المخططة بتوفير السلع بالكمية والأسعار المناسبة بالنسبة للقطاع العام.

ج- **الأفراد:** لا بد على المؤسسة العمل على تحقيق العوامل والظروف المناسبة للعمل لتعميق حالة الرضا والولاء وتحسين المستوى الاجتماعي والمعيشي للأفراد من خلال الأهداف التالية:

- سياسات الاختيار والتوظيف العادلة؛

- المحافظة على مستوى عادل ومقبول للأجر وللمزايا العينية والنقدية؛

- تدريب الأفراد وإكسابهم المهارات والكفاءات العلمية والعملية اللازمة؛

- توفير الضمانات الاجتماعية في حالة التقاعد والمرض والوفاة والحوادث؛
- توفير أماكن العمل الصحية والأمنة والحماية من الأخطار المهنة وتوفير سبل الرعاية الصحية والاجتماعية للعامل ولعائلته (طب العمل، النقل، الإطعام، السكن، الحضانة... الخ)؛
- توفير وسائل الترفيه ومجالات التسلية من رحلات، مخيمات، نوادي انترنت... الخ؛
- تسيير موضوعي للحياة الوظيفية للفرد مع تحقيق فرص عادلة للترقية.
- د- المجتمع:** تكوين الانطباع الحسن لدى أفراد المجتمع مع السعي إلى إسعاد الإنسان ورفاهيته والارتقاء بمستواه التعليمي، الاجتماعي، الاقتصادي والمحافظة على حقوقه في العيش كإنسان وتكوين انطباع جيد عن المؤسسة وتكوين هوية مقبولة ومرغوب فيها من قبل الرأي العام بالمساهمة في:
 - تخفيف حدة مشاكل الإسكان والنقل؛
 - الحفاظ على البيئة تخفيف حدة التلوث؛
 - دعم الجمعيات ذات الطابع الاجتماعي، التعليمي والرياضي؛
 - التدريب المهني لطلاب المعاهد التكوينية وطلبة الجامعات؛
 - تشغيل ذوي الاحتياجات الخاصة لمحاولة دمجهم داخل المجتمع؛
 - توفير عدالة التوظيف لجميع أفراد المجتمع بغض النظر عن جنسهم وأعرافهم وعقائدهم؛
 - الاقتصاد في استخدام الموارد المتاحة لديها استخداما عقلانيا وعدم الإسراف والتبذير؛
 - الحفاظ على الطابع الجمالي والهندسي والعمراني.

1.2.2-2 مجالات وفوائد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات:

من الصعب تحديد مجموعة ثابتة من الأنشطة الاجتماعية تصلح لكل المؤسسات لان طبيعة المشكلات الاقتصادية تتوقف على الظروف الزمانية والمكانية المحيطة سواء كانت سياسية، اقتصادية، اجتماعية وقانونية، لكن تطبيقها يعود بالفائدة على كافة الأطراف المعنية.

1.2.2.1- مجالات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات:

يمكن الإشارة إلى بعض المجالات التي حددتها لجنة جمعية المحاسبين الأمريكيين وتضم قائمة بمجالات المسؤولية الاجتماعية التي تعد من أهم القوائم المقبولة من طرف المؤسسات والباحثين⁽¹⁵⁾:

1- الأنشطة الخاصة بالمجتمع.

- 2- الأنشطة الخاصة بالموارد البشرية.
- 3- الأنشطة الخاصة بالمساهمين.
- 4- الأنشطة البيئية والموارد الطبيعية.
- 5- الأنشطة الخاصة بالمنتج والخدمة.

مع العلم أن ليست كل المؤسسات مطالبة بهذه القائمة لأنه يمكن وجود أنشطة اجتماعية غيرها لان طبيعة الأنشطة تتغير مع تغير الفترات الزمنية وتغير لبيئة الأعمال.

1.2.2- فوائد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات:

إن تطبيق مبادئ المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات يسمح لهذه الأخيرة بتحديد إستراتيجيات جديدة من خلال مساعدتها في تحديد ما يلي:

- الفرص والتهديدات المرتبطة بالأسواق ونقاط قوة وضعف المؤسسة؛
- الأنظمة الجديدة الخاصة بحوكمة المؤسسات في الدول المتطورة والنامية التي تعتمد على أربعة ركائز أساسية وهي نفس ركائز التنمية المستدامة كما يلي:

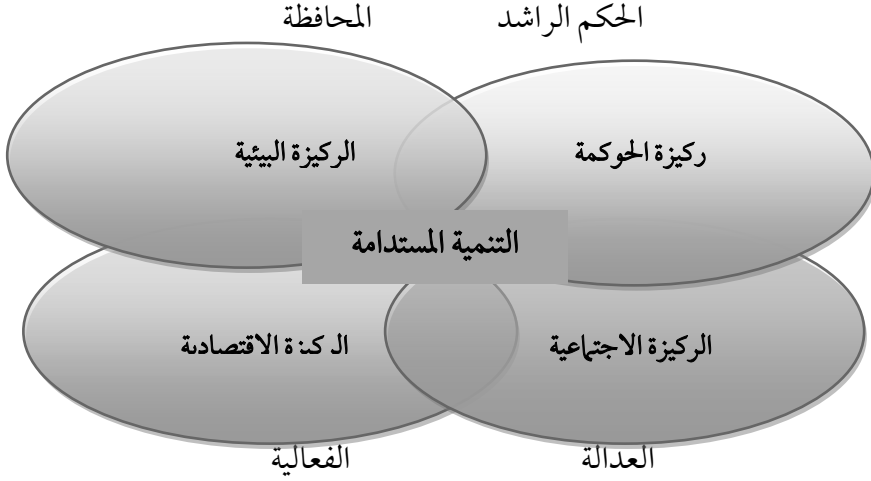
1- ركيزة بيئية: التزام الأعوان الاقتصادية للحفاظ على التوازن البيئي بتطبيق معايير الإيزو ISO 14000 المتعلقة بالبيئة والحفاظ على مستقبل الأجيال.

2- ركيزة اجتماعية: المحافظة على التناسق الاجتماعي العام لتحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة عن طريق توعية وتنمية الموارد البشرية والمساهمة في الحفاظ على أخلاق وثقافة المجتمع ومكافحة الظواهر السلبية كالفقر، الجهل، الأمية، عدم العدالة الاجتماعية... الخ.

3- ركيزة اقتصادية: تتعلق بتحقيق الفعالية العامة إلى جانب الفعالية الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن تعود على المؤسسة بمنافع عديدة في الأجل الطويل والاهتمام بالبحث والدراسات المتعلقة بمجالات التسيير الاستراتيجي وتدقيق المسؤولية الاجتماعية وتطوير الإمكانيات التنافسية.

4- ركيزة الحوكمة: كلما زاد الاهتمام بالموضوعات المتعلقة بالمجتمع يؤدي ذلك إلى إدارة المؤسسات بشكل جيد مما يساهم في توفير فرص عمل وبنية الثقة في الاقتصاد ويمنع تبديد الموارد ويحافظ على البيئة التنافسية باحترام مبادئ الحكم الراشد ويساهم في منع وقوع الأزمات من خلال أسس الحوكمة التي تبنى على شفافية وصدق المعلومات، كما هو موضح في الشكل التالي:

شكل (1) يوضح ركائز التنمية المستدامة



المصدر: إعداد الباحث

يوضح الشكل السابق تفاعل المبادئ الأساسية للحكومة من عدالة اجتماعية، وفعالية اقتصادية مع المحافظة على البيئة يخلق ما يعرف بالتنمية المستدامة للفرد، المجتمع، المؤسسة والدولة على حد سواء.

ثانيا: تدقيق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

ينتظر المجتمع من المسؤولية الاجتماعية أن تقدم إجابات واضحة ومحددة حول آثار تنفيذ السياسة الاجتماعية للمؤسسة من حيث التأثيرات، الانعكاسات الإيجابية، الآفاق واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة في الوقت المناسب.

تولدت ضرورة ملحة للإفصاح عن المعلومات الاجتماعية جنبا إلى جنب مع المعلومات الاقتصادية (المالية والمحاسبية)، هذا ما يستوجب إعادة ترتيب المعايير المحاسبية المتعارف عليها أو إصدار معايير اجتماعية خاصة ووجود أدوات للتأكد من سلامة وصحة البيانات التي يتم الإفصاح عليها باستعمال التقنيات المستقلة والموضوعية للتدقيق مع تسجيل الاختلافات الجوهرية الموجودة بين مجال التدقيق المالي المحاسبي وتدقيق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، وما يمكن أن يقدمه التدقيق في هذا المجال ككل في مختلف المستويات الوظيفية والإستراتيجية.

2.1- مفهوم تدقيق المسؤولية الاجتماعية:

لا يزال الاتفاق على مفهوم واضح لتدقيق المسؤولية الاجتماعية غير قائم، ذلك أن المنظمات المهنية والباحثين المهتمين بالموضوع لم يجمعوا على تقديم تعريف علمي شامل

ومحدد المعالم، هذا الاختلاف لا يخص التعريف فقط، بل أيضا النطاق، القائمين عليه، المنهجية والمعايير اللازمة، فمنهم من ينظر إليه من زاوية إدارة الموارد البشرية ومنهم من يتوسع إلى مجالات المسؤولية الاجتماعية، التدقيق البيئي والتدقيق المجتمعي.

2. 1. 1 - نشأة وتطور تدقيق المسؤولية الاجتماعية:

لمواجهة المتطلبات الجديدة أصبحت هناك ضرورة ملحة وحاجة ماسة للبحث عن أفضل طرق لتقييم الأثر الاجتماعي للخطط والبرامج المحددة، مما ينتج عنه ضرورة وجود نموذج يضمن صدق المعلومات الاجتماعية وتوفير وسائل أكثر عدالة وموضوعية واستقلالية تفيد المؤسسة والأطراف ذات المصلحة في أداء مهامها ووظائفها وهو جوهر عمل التدقيق الاجتماعي.

2. 1. 1. 1 - من التدقيق الاجتماعي إلى تدقيق المسؤولية الاجتماعية:

أول من أشار إلى المصطلح في الولايات المتحدة الأمريكية هو Howard R Bowen عام 1953 مشيرا أنه " طالما أن المشروع يخضع لمراجعة مالية مستقلة فإنه يجب أن يخضع لمراجعة مستقلة تقييم أداؤه من وجهة نظر اجتماعية بواسطة مراجعين اجتماعيين". وأعيد استخدام المصطلح عام 1958 من قبل Blum feed الذي ركز على تطبيقاته العلمية في ما يخص وفاء المشروع بمسؤولياته الاجتماعية اتجاه الأفراد من حيث مدى إشباع لحاجاتهم الإنسانية ومدى رضاهم عن العمل، ومنذ ذلك، لم يمتد مجال التدقيق الاجتماعي إلا إلى تلك النواحي المتعلقة بالأفراد إلى غاية 1992 حين أصبحت الشركات تعد قائمة المحاسبة الأخلاقية⁽¹⁶⁾، وفي سنة 1995 تم تأسيس المعهد الدولي للمحاسبة الاجتماعية والأخلاقية لتنسيق المعلومات حول مختلف تطبيقات التدقيق الاجتماعي.

بدأ الاهتمام بالمراجعة الاجتماعية في بداية السبعينات، حيث اتجهت معظم الهيئات العلمية والمهنية المهتمة بشؤون المحاسبة والتدقيق بالولايات المتحدة الأمريكية إلى الاهتمام بالموضوع، في دراسة أجريت سنة 1977 تبين انه من بين 500 شركة صناعية أفصحت 446 عن بيانات المسؤولية الاجتماعية أي بنسبة 89,2%، ومن بين 50 شركة تامين أفصحت 36 منها أي بنسبة 72% و47 بنك من بين 50 بنك تجاري أي بنسبة 94%.

بعدها حصل ضغط شديد على المدققين لقبول فكرة المسؤولية بمعناها الواسع لإعلام مختلف الأطراف عن الأداء الاجتماعي للمؤسسات. ففي دراسة أجرتها الجمعية الأمريكية للمحاسبة صرح 73% من المستجوبين من محاسبين ومدققين خارجيين "أنهم مدركون لرغبة المجموعات المختلفة من المؤسسات لكي يمتد تدقيقهم إلى النشاطات الاجتماعية"، وفي دراسة أخرى أجريت بالولايات المتحدة الأمريكية أكد 46% من مديري المؤسسات الموجه إليهم

الاستقصاء أن منشآت الأعمال سوف تطالب بإجراء مراجعة اجتماعية في المستقبل" وارتفعت هذه النسبة إلى 59% بين المديرين الذين تتعدى مبيعات مؤسساتهم 10 مليون دولار سنويا⁽¹⁷⁾.

في أوروبا عامة، وفرنسا خاصة كان ظهور التدقيق الاجتماعي خلال سنة 1977 مع صدور القانون الذي ألزم المؤسسات بتقديم الميزانية الاجتماعية Bilan social مما جعل العديد منهم يقوم بتخطيط البعد الاجتماعي ووجد التدقيق الاجتماعي الاهتمام اللائق به⁽¹⁸⁾.

قام Raymond Vatieer في سنة 1982 بإنشاء المعهد الدولي للتدقيق الاجتماعي بعدما اتضحت أهمية وظيفة تسيير الموارد البشرية في المؤسسة مما استلزم وجود مدققين ذوي مهارات وكفاءات عالية واستخدام منهجية عمل صرامة لتشخيص الموضوعي المستقل للوضعية الاجتماعية.

في انجلترا، برز الاهتمام بالموضوع سنة 1973 حيث صدرت مجلة المراجعة الاجتماعية وصدر سنة 1975 بحث عن التقارير المالية للمنشأة يتضمن جزء منه التدقيق الاجتماعي. وأدى تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمنظمات الغير الحكومية إلى انتشار التدقيق الاجتماعي، ومنذ حوالي 15 سنة احتل التدقيق الاجتماعي مكانة إعلامية هامة في الدول الأوروبية وبعض الهيئات الدولية مثل ONU, OIT et OCDE، كما تبنته بعض الدول في تشريعاتها مثل فرنسا وبلجيكا والجمعية الأوروبية التي اعترفت رسميا بالتدقيق الاجتماعي⁽¹⁹⁾.

في الجزائر بدء الاهتمام بالموضوع من طرف بعض الباحثين والمهنيين بداية سنوات التسعينيات خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية، مع ظهور ما يعرف باستقلالية المؤسسات وانفتاح الأسواق الوطنية على الأسواق الدولية من خلال مفاوضات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ومعاهدة الشراكة مع الاتحاد الأوربي فقد تزايدت البحوث الأكاديمية حول الموضوع وظهر ما يعرف بالجمعية الجزائرية للموارد البشرية (ALGRH) التي تضم بعض المختصين المهتمين بشؤون الموارد البشرية سنة 1991 والجمعية الجزائرية للتدقيق الاجتماعي الجزائري (AAAS) في سنة 2005 غير أن التطبيقات الفعلية تبقى محتشمة وإن تمت فهي تتم في إطار المعايير الدولية ومن طرف مكاتب دولية وبمبالغ جد مكلفة.

2.1.1. 2- الأصول الفلسفية لتدقيق المسؤولية الاجتماعية:

كما رأينا سابقا فان التدقيق في معناه البسيط هو فحص عمل قام به شخص آخر للتأكد من صحة أدائه وعلى ذلك فتدقيق المسؤولية الاجتماعية لا تعدو أن تكون فحص الأداء الاجتماعي للمؤسسة للتأكد من مدى إيفاء المؤسسة بمسؤولياتها الاجتماعية.

- البعد الديني:

إن سنة الله في خلق الإنسان تدل على المنهج الواجب إتباعه في الحياة، فلم يترك الإنسان لتحقيق الخلافة في الأرض بدون مساءلة أو مراجعة أو تدقيق.

كما أن الرسائل السماوية في جوهرها لا تعدو أن تكون عملية تدقيق ومراجعة بشرية، والرسول ما هم إلا مراجعون ومدققون لفحص أعمال البشر والحكم عليها وفقا لمعايير إلهية مع توجيههم إلى إتباع المنهج الإلهي الصحيح⁽²⁰⁾.

- البعد الاجتماعي:

بعد استقرار فكرة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات برزت في المجتمع حاجتان وهما:

- مواجهة تطلعات المجتمع الدائمة والمتغيرة.

- التدقيق الشامل لأداء المؤسسات في المجال الاجتماعي.

وتدقيق المسؤولية الاجتماعية يستمد منطقيا من نظرية العقد الاجتماعي التي تقوم على مبدأ أن كل مؤسسة تعمل في المجتمع من خلال عقد اجتماعي واضح أو ضمني تقوم به أو من خلاله بتطوير حياتها ونموها وتناثر وتتفاعل مع محيطها الاجتماعي الكلي لذلك فالمجتمع يمنح للمؤسسة حقوقا وامتيازات قانونية وفي مقابل ذلك يتوقع منها معايير معينة في السلوك.

2.1.1- تعريف وخصائص تدقيق المسؤولية الاجتماعية:

يوجد اختلاف في تحديد مفهوم موحد لتدقيق المسؤولية الاجتماعية ناتج من جهة عن تعدد وجهات النظر ومن جهة أخرى عن خصائص الموضوع في حد ذاته.

2.1.2- تعريف تدقيق المسؤولية الاجتماعية:

هناك العديد من التعاريف التي أعطيت لها وذلك ضمن إطار التدقيق الاجتماعي أو تدقيق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات وأهمها ما يلي:

"التدقيق الاجتماعي يهدف إلى إعطاء رأي احترافي ومستقل حول وضعية ما أو التسيير الاجتماعي للمؤسسة واستخراج الانحرافات الممكنة من خلال المقارنة مع المعايير المحددة بالاعتماد على طريقة عمل مشابهة إلى تلك المستخدمة في التدقيق الكلاسيكي وخاصة بالاعتماد على مفاهيم خاصة للعناصر المدققة⁽²¹⁾."

في سنة 2000 المعيار الجديد للايزو 9000 يعرفه: "مجموعة من الطرق المنهجية المستقلة، التي تعتمد على جمع الوثائق وتسمح بالحصول على الإثباتات للتقييم الموضوعي للوضعيات الملاحظة".

هذا التعريف يعتبر أكثر شمولية لكن لا يعطي التفاصيل حول المعايير ويقودنا إلى طرح بعض التساؤلات حول الإثباتات كما انه لم يتطرق إلى مجالات التدقيق واكتفي بتعريفه فقط. في سنة 2001 قامت المجموعة الأوروبية بنشر ما يعرف بالكتاب الأخضر بعنوان تطوير إطار أوروبي للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات حيث تم إعطاء التعريف التالي: "التدقيق الاجتماعي هو التقييم الشامل للأثر الاجتماعي للمؤسسة بالمقارنة مع مجموعة من المعايير والأهداف المسطرة". وهو التعريف لا يعطي الفرق بين التدقيق وبعض الميادين الأخرى مثل الرقابة والتفتيش.

في سنة 2006 عرف المعهد الدولي للتدقيق الاجتماعي على أنه: "هو التدقيق المطبق في التسيير، وعلى الأنشطة والعلاقات الفردية والجماعية في المؤسسة والروابط التي تربط بينها وبين الأطراف المهتمة الداخلية والخارجية"⁽²²⁾.

التعريف الشامل للتدقيق الاجتماعي: "هو عملية فحص الأداء الاجتماعي وذلك بإجراء تشخيص منتظم لجمع الأدلة والقرائن والوصول إلى تقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسة ممثلا في البرامج والأنشطة الاجتماعية بهدف التأكد من مدى التزام المنظمة بمسؤولياتها الاجتماعية ومدى فعالية أداءها لهذه المسؤوليات في ضوء مجموعة من المعايير المعتمدة والمقبولة والملائمة ثم التقرير عن ذلك كله للأطراف المعنية لمساعدتها في اتخاذ قراراتها ورسم سياساتها"⁽²³⁾.

من هذا التعريف الأخير يمكن الخروج بان التدقيق الاجتماعي يجب أن:

- يشمل فحص البرامج والأنشطة وتقييمها لتحديد مدى فعاليتها للوصول إلى النتائج المرجوة.
- يرتبط بالمسؤولية الاجتماعية بشقيها الإلزامي والاختياري.
- يركز على مجموعة من المعايير الملائمة والمعترف بها.
- مخرجات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات تعتبر مدخلات بالنسبة للتدقيق الاجتماعي.

2.1. 2- خصائص تدقيق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات:

- هناك العديد من المجالات التي تشترك فيها كافة أنواع التدقيق الاجتماعي:
- المقارنة: كل أنواع التدقيق تبنى على أساس إجراء المقارنات بواسطة معايير مختلفة.
 - المرجعيات: يقوم المدقق بالمقارنة مع المرجعيات الداخلية أو الخارجية.
 - الاستقراء: الانطلاق من الملاحظة ثم الفرضيات للتوصل إلى نتائج وتوصيات لمعالجة الظواهر.
 - المنهجية: المدقق يقود مهمة التدقيق وفق منهجية عمل صارمة ووفقا لمراحل مترابطة تنطلق من تحديد الأهداف وجمع المعلومات وتحليلها وصولا إلى النتائج وتقديم التوصيات اللازمة لمعالجة الاختلالات أو تقوية الوضعيات الإيجابية.

- التقرير: الذي يجب أن يستوفي شروط الشكل والمضمون.

أما الخصائص التي تميز تدقيق المسؤولية الاجتماعية فهي:

- من حيث مجال التدخل الواسع الذي يخصص البحث في العلاقات والارتباطات بين المؤسسة والأطراف ذات المصلحة من النواحي الاجتماعية.
- في ظل ظروف وطبيعة المتغيرات الاجتماعية، ليس هناك ما يمنع المدقق عن المسؤولية الاجتماعية استخدام مجموعة متنوعة ومتعددة من المقاييس الكمية والنوعية بما يتناسب والظروف الزمانية والمكانية للمؤسسة محل التدقيق و يلاءم الأهداف المتعلقة بالعملية ما إذا كانت تخص الإثبات أو المعايير أو المطابقة أو الدعم الاستراتيجي.

2.2- مجالات ومزايا تدقيق المسؤولية الاجتماعية:

من أجل تقدير المزايا المتعددة التي يقدمها تدقيق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات يجب تحديد مختلف المجالات التي يدخل فيها هذا النوع من التدقيق.

2.2.1- المجالات التي يغطيها تدقيق المسؤولية الاجتماعية:

هناك أربع ميادين مختلفة يمكن أن يتدخل فيها تدقيق المسؤولية الاجتماعية وهي:

- المصادقة على الوثائق التي تصدر عن المؤسسة بصفة رسمية إلزامية أو طوعية إرادية.
- تقييم نظام المعلومات المتعلق بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.
- الإشهاد المعياري الإلزامي من أجل الحصول على الشهادات الخاصة كالإيزو.
- تدقيق الفعالية، المطابقة أو الإستراتيجية الذي يتم وفقا لطلب المؤسسة لمعالجة إختلالات ومشكلات لإيجاد الحلول المناسبة أو تحسين الحالة الملاحظة.

2.2.2- مزايا تدقيق المسؤولية الاجتماعية:

يتيح تدقيق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات تحقيق العديد من المزايا التالية:

- الإشراف الفعال وتعديل تنفيذ الخطط الموضوعة حسب النتائج المتوصل إليها في الوقت المناسب؛
- التقرير عن أداء وانجازات المؤسسة الاجتماعية بطريقة علمية مبنية على إثباتات موثوقة؛
- يسمح للأطراف المهتمة بالحكم بمدى تحقيق المؤسسة للقيم المضافة الاجتماعية، الثقافية والبيئية؛

- توفير المعلومات الصادقة للمهتمين من أجل اتخاذ القرارات بناء على معطيات صادقة وموثوقة؛
- يساعد في التخطيط الاستراتيجي بإيجاد التوازن اللازم بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية؛
- التحكم في الأخطار بالتزام المؤسسة بمسؤوليتها الاجتماعية للحصول على الإشهاد المعياري⁽²⁴⁾؛
- إبداء رأي فني محايد حول المعلومات والقوائم التي تصدر عن المؤسسة والإفصاح الاجتماعي.

ثالثا: الدراسة الميدانية لبعض مؤسسات ولاية سطيف

تمت الدراسة الميدانية ببعض مؤسسات ولاية سطيف وشملت (15) خمسة عشر مؤسسة، منها (9) تسعة مؤسسات صناعية و(6) ستة خدمية بمجموع (20) فرد مستجوب من الإطارات السامية والإطارات المسيرة والمدققين، تم التوصل إلى النتائج والاقتراحات التالية:

3.2- نتائج الدراسة الميدانية:

من أجل التقرير بمدى صحة الفرضية العامة التي مفادها أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية للمسؤولية الاجتماعية في نجاح الإدارة الاستراتيجية وأن استخدام تدقيق المسؤولية الاجتماعية يساعد على تنسيق وتكامل الجهود خلال مراحل البناء الاستراتيجي مما يساهم في تحقيق مزايا تنافسية وقيمة مضافة للمؤسسات ونجاحها، سوف نقوم بدراسة فرضيتين فرعيتين:

3.2.1- الفرضية الفرعية الأولى: اهتمام المؤسسات بالمسؤولية الاجتماعية وبالأطراف ذات المصلحة:

❖ نتائج المحور الأول: الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات:

الجدول رقم (1) نتائج ك² اهتمام المؤسسات بالمسؤولية الاجتماعية

محايد		غير موافق		موافق		الاستجابة	البند
ت	%	ت	%	ت	%		
3	15	1	5	16	80	1- تهمت المؤسسة بتحقيق الأهداف الاجتماعية جنباً إلى جنب مع الأهداف الاقتصادية	
1	5	2	10	17	85	2- تلتزم المؤسسة بمسؤولياتها الاجتماعية	
0	0	5	25	15	75	اهتمام المؤسسة بالمسؤولية الاجتماعية	
ك ² الخاصة بالبند أعلاه وبدرجة حرية 2. ك ² الجدولية=5.99 ودرجة مخاطرة تقدر ب 5%							
القرار		مستوى الدلالة		ك ²		رقم السؤال	
دال		0.000		19.90		1- تهمت المؤسسة بتحقيق الأهداف الاجتماعية جنباً إلى جنب مع الأهداف الاقتصادية	
دال		0.000		24.10		2- تلتزم المؤسسة بمسؤولياتها الاجتماعية	
دال		0.025		5.000		اهتمام المؤسسة بالمسؤولية الاجتماعية	

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS بناء على الاستمارة

يتضح من الجدول أعلاه أن الاتجاه العام للمستجوبين يؤكد بنسبة 75% أن هناك اهتمام من طرف المؤسسات بالمسؤولية الاجتماعية، وأن 15% غير موافقين على ذلك، وجاءت كدالة عند مستوى 0.05 وقيمتها المحسوبة أكبر من الجدولية.

❖ نتائج المحور الثاني: اهتمام المؤسسة بالأطراف ذات المصلحة:

الجدول رقم (2) نتائج كداهتمام المؤسسات بالأطراف ذات المصلحة

محايد		غير موافق		موافق		الاستجابة	
ت	%	ت	%	ت	%	البنود	
4	20	0	0	80	16	3- تعمل المؤسسة على إرضاء عملائها (رغبات، اقتراحات، حاجات...الخ)	
2	10	0	0	90	18	4- تقوم المؤسسة بتحسيس الأفراد بضرورة إرضاء العملاء	
3	15	0	0	85	17	5- تعمل المؤسسة على إرضاء مالكيها	
1	5	0	0	95	19	6- تعمل المؤسسة على تحسين صورتها لدى المجتمع في حل بعض المشكلات الاجتماعية ودعم العمل الجمعي والرياضي واستقبال الباحثين وطلبة الجامعات والمعاهد التكوينية...الخ	
4	20	5	1	75	15	7- تعمل المؤسسة على إرضاء وتعميق ولاء أفرادها من خلال المساهمة في بعض المجالات الاجتماعية كالنقل، الإطعام، السكن، الحضارة، تنظيم نغميات صيفية...الخ	
2	10	0	0	90	18	8- تعمل المؤسسة على مساعدة السلطات العمومية للدولة من خلال تطبيق التشريعات القانونية الوطنية والدولية للعمل (عدم تشغيل الأطفال دون سن القانوني للعمل، إدماج الأفراد المعاقين) والحفاظ على البيئة	
1	5	10	2	85	17	اهتمام المؤسسة بالأطراف ذات المصلحة	
كداهتمام المؤسسة بالأطراف ذات المصلحة = 5.99 ودرجة مخاطرة تقدر ب5%							
القرار		مستوى الدلالة		كد		رقم السؤال	
دال		0.007		7.20		3- تعمل المؤسسة على إرضاء عملائها (رغبات، اقتراحات، حاجات...الخ)	
دال		0.000		12.80		4- تقوم المؤسسة بتحسيس الأفراد بضرورة إرضاء العملاء	
دال		0.002		9.80		5- تعمل المؤسسة على إرضاء مالكيها	
دال		0.000		16.20		6- تعمل المؤسسة على تحسين صورتها لدى المجتمع في حل بعض المشكلات الاجتماعية ودعم العمل الجمعي والرياضي واستقبال الباحثين وطلبة الجامعات والمعاهد التكوينية...الخ	
دال		0.000		16.30		7- تعمل المؤسسة على إرضاء وتعميق ولاء أفرادها من خلال المساهمة في بعض المجالات الاجتماعية كالنقل، الإطعام، السكن، الحضارة، تنظيم نغميات صيفية...الخ	
دال		0.000		12.80		8- تعمل المؤسسة على مساعدة السلطات العمومية للدولة من خلال تطبيق التشريعات القانونية الوطنية والدولية للعمل (عدم تشغيل الأطفال دون سن القانوني للعمل، إدماج الأفراد المعاقين) والحفاظ على البيئة	
دال		0.000		24.10		اهتمام المؤسسة بالأطراف ذات المصلحة	

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS بناء على الاستمارة

من الجدول أعلاه أكد 85% من الأفراد أن هناك اهتمام من مؤسساتهم بالأطراف ذات المصلحة المرتبطين في حين أن 10% فقط كانوا غير موافقين على ذلك و5% لم يبدو أي رأي في ذلك، وقد جاءت ك² دالة عند مستوى 0.05 حيث أن قيمتها المحسوبة أكبر من الجدولية،

نتائج الفرضية الأولى الجدول رقم (3) نتائج ك² الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية وبالأطراف ذات المصلحة

محايد		غير موافق		موافق		الاستجابة
%	ت	%	ت	%	ت	
0	0	10	2	90	18	المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والاهتمام بالأطراف ذات المصلحة
ك ² الخاصة بالبنود أعلاه وبدرجة حرية 2. ك ² الجدولية=5.99 ودرجة مخاطرة تقدر ب5%						
القرار		مستوى الدلالة		ك ²		رقم السؤال
دال		0.000		12.80		المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والأطراف ذات المصلحة

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS بناء على الاستمارة

الجدول رقم (3) يبين النتائج المتحصل عليها للفرضية الفرعية الأولى المتعلقة بالاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية والأطراف ذات المصلحة حيث ك² جاءت دالة عند المستوى 0.05 للتأكيد على أن 90% من المستجوبين يوافقون بوجود اهتمام من طرف مؤسساتهم بالمسؤولية الاجتماعية وبالأطراف ذات المصلحة، وبما أن ك² الجدولية أقل من ك² المحسوبة هذا ما يقودنا إلى الحكم بصدق الفرضية الأولى.

3. 1. 2- الفرضية الثانية: تدقيق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات نتائج المحور الأول: الاهتمام بتدقيق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات:

يضم بندين يتعلقان باهتمام المؤسسة بالتدقيق الاجتماعي وتطبيقه من خلال السؤالين 9 و10 كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (4) نتائج ك² اهتمام المؤسسات بتدقيق المسؤولية

محايد		غير موافق		موافق		الاستجابة
%	ت	%	ت	%	ت	
5	1	55	10	45	9	9- تتوفر المؤسسة لجنة أو إدارة خاصة بالتدقيق الاجتماعي
10	2	45	9	45	9	10- تتلقى هذه اللجنة أو الإدارة الدعم الكافي من إدارة المؤسسة
10	2	45	9	45	9	الاهتمام بالتدقيق الاجتماعي وتطبيقه

ك ² الخاصة بالبنود أعلاه وبدرجة حرية 2. ك ² الجدولية=5.99 ودرجة مخاطرة تقدر ب5%			
رقم السؤال	ك ²	مستوى الدلالة	القرار
9- تتوفر المؤسسة لجنة أو إدارة خاصة بالتدقيق الاجتماعي	7.30	0.026	دال
10- تتلقى هذه اللجنة أو الإدارة الدعم الكافي من إدارة المؤسسة	4.90	0.086	غير دال
الاهتمام بالتدقيق الاجتماعي وتطبيقه	4.90	0.086	غير دال

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS بناء على الاستمارة

من الجدول أعلاه أكد 45% من الأفراد أن مؤسساتهم تتوفر على لجنة أو إدارة خاصة بالتدقيق الاجتماعي في حين 45% كانوا غير موافقين وهذا ما أتى متوافقا مع نتائج ك² الغير الدالة عند مستوى 0.05 حيث جاءت ك² المحسوبة أقل من الجدولية.

❖ نتائج المحور الثاني: إسهامات تدقيق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات:

ويضم (02) بندين تتعلق بإسهامات التدقيق الاجتماعي السؤالين 11 و12 كما هو موضح في الجدول أدناه:

الجدول رقم (5) نتائج ك² إسهامات تدقيق المسؤولية الاجتماعية

الاستجابة						البنود
موافق		غير موافق		محايد		
ت	%	ت	%	ت	%	
17	85	0	0	3	15	11- يسهم التدقيق الاجتماعي في التنسيق بين إستراتيجية الموارد البشرية وإستراتيجية المؤسسة ويدعم المسيرين عند اتخاذ القرارات
17	85	0	0	3	15	12- يسهم التدقيق الاجتماعي في زيادة الفعالية في جميع مراحل البناء الاستراتيجي من مرحلة التشخيص البيئي، صياغة الأهداف وتنفيذ السياسات والإجراءات والتأكد من تحقق النتائج المسطرة والكشف عن نقاط القوة والضعف والاختلالات الممكنة في المجال الاجتماعي
17	85	0	0	3	15	إسهامات التدقيق الاجتماعي
ك ² الخاصة بالبنود أعلاه وبدرجة حرية 2. ك ² الجدولية=5.99 ودرجة مخاطرة تقدر ب5%						
رقم السؤال	ك ²	مستوى الدلالة	القرار			
11- يسهم التدقيق الاجتماعي في التنسيق بين إستراتيجية الموارد البشرية وإستراتيجية المؤسسة ويدعم المسيرين عند اتخاذ القرارات	9.80	0.002	دال			
12- يسهم التدقيق الاجتماعي في زيادة الفعالية في جميع مراحل البناء الاستراتيجي من مرحلة التشخيص البيئي، صياغة الأهداف وتنفيذ السياسات والإجراءات والتأكد من تحقق النتائج المسطرة والكشف عن نقاط القوة والضعف والاختلالات الممكنة في المجال الاجتماعي	9.80	0.002	دال			
إسهامات التدقيق الاجتماعي	9.80	0.002	دال			

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS بناء على الاستمارة من الجدول أعلاه أكد 85% من الأفراد أن التدقيق الاجتماعي يساهم في نجاح المؤسسة وفي بناء إستراتيجيتها في حين لا يوجد ولا فرد غير موافق على ذلك و15% لم يبدو أي رأي في الموضوع كما جاءت ك² دالة عند مستوى 0.05 وقيمتها الجدولية اقل من القيمة المحسوبة.

❖ نتائج الفرضية الثانية:

الجدول رقم (6) نتائج ك² إسهامات تدقيق المسؤولية الاجتماعية

محايد		غير موافق		موافق		الاستجابة
%	ت	%	ت	%	ت	
0	0	15	3	85	17	دور التدقيق الاجتماعي في مجال بناء الإستراتيجية
ك ² الخاصة بالفرضية ككل ودرجة حرية 2. ك ² الجدولية=5.99 ودرجة مخاطرة تقدر ب5%						
القرار		مستوى الدلالة		ك ²		رقم السؤال
دال		0.002		9.80		دور التدقيق الاجتماعي في مجال بناء الإستراتيجية

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS بناء على الاستمارة

يبين الجدول رقم (6) النتائج المتعلقة ب: ك² التي جاءت دالة عند المستوى 0.05 للتأكيد على أن 85% من المستجوبين يوافقون على أن لتدقيق المسؤولية الاجتماعية دورا هاما في نجاح المؤسسات والبناء الإستراتيجي، كما جاءت ك² الجدولية أقل من المحسوبة وهذا ما يقودنا إلى الحكم بصدق الفرضية الثانية.

❖ **النتيجة الفرضية العامة:** مما سبق يمكن التقرير بصحة الفرضية العامة التي مفادها أن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات تلعب دورا مهما في الإدارة الإستراتيجية للمؤسسات والتدقيق في هذا المجال يساعد في تكامل وتنسيق الخطة.

3.2- اقتراحات حول متطلبات نجاح تدقيق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات:

من خلال نتائج الدراسة النظرية والميدانية للموضوع يمكن الخروج بالاقتراحات التالية:

- اقتناع الإدارة بأهمية هذا النوع من التدقيق إلى جانب تدقيق تسيير الموارد البشرية والتدقيق المجتمعي في التأثير على حياة المؤسسة من حيث سياستها وأهدافها الإستراتيجية.

- العمل على توفير الإطار القانوني المناسب لممارسة هذا النشاط سواء داخل المؤسسة من خلال التدقيق الداخلي الدوري أو الخارجي من خلال إدراج هذا النوع من التدقيق ضمن مهام التدقيق الخارجي الإلزامي والاختياري.
- البحث المستمر من طرف الباحثين والمهنيين من أجل إيجاد المعايير المحددة للأداء الاجتماعي التي يمكن أن تتحدد من خلال التشريعات الوطنية أو الدولية أو التي تحددها الاتحادات القطاعية للصناعات المختلفة أو من داخل المؤسسة ذاتها.
- ممارسة هذه المهنة من طرف أفراد مختصين ذوي تكوين علمي وعملي متخصص مع خضوعهم إلى الاعتماد الرسمي من طرف الهيئات الرسمية التي تشكل لهذا الغرض من طرف الحكومة بعد استشارة المختصين الوطنيين والدوليين الموجودين حالياً.
- العمل على توحيد المصطلحات والتسميات المستعملة في هذا المجال إذ إن استعمال مصطلح التدقيق الاجتماعي قد يحدث في بعض الأحيان مغالطات ناتجة من عدم التمييز بين مختلف المجالات التي يشملها التدقيق الحالي وفي هذا المجال لا بد من التمييز بين التدقيق الاجتماعي الخاص بتسيير الموارد البشرية والتدقيق الاجتماعي عن المسؤولية الاجتماعية الداخلية والخارجية والتدقيق الاجتماعي المجتمعي والتدقيق البيئي.
- التنسيق بين المنظمات المهتمة بالموضوع والمتواجدة عبر الدولة الواحدة وبين مختلف الدول.

الخاتمة:

نظرا لما تقدمه المسؤولية الاجتماعية من مزايا عديدة للمؤسسات التي كثر الحديث حولها من طرف رجال السياسة، الاقتصاد والإعلام، من المتوقع التوسع في تبنيها من طرف الحكومات والمؤسسات والمنظمات الغير حكومية لذلك وجب الحرص والعمل على تحضير الأرضية المناسبة لمؤسساتنا حتى تتمكن من الاندماج بسهولة ضمن قاطرة التغيرات السريعة خاصة في ظل الانفتاح كنتيجة عن ظاهرة العولمة واتفاقيات مع الاتحاد الأوربي أو المنظمة العالمية للتجارة.

إن هذا يعني بوضوح أن فعالية ونجاح المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات يعود وبدرجة كبيرة إلى تطبيق المبادئ الجيدة للتسيير والتقييم من طرف إدارة المؤسسة التي يقع على عاتقها مهام تسيير العلاقات بين المؤسسة والأطراف ذات المصلحة وعلى المناهج الفعالة المستخدمة في التقييم ومنها التدقيق الذي يمكن أن يقدم الشيء الكثير لها من خلال دعم التسيير والتشخيص المبكر للاختلالات وتقديم التوصيات اللازمة لعلاجها في الوقت المناسب.

حتى ولو كان ظهور التدقيق الاجتماعي بمفهومه الضيق سابق لظهور تدقيق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات بمفهومها الواسع في المؤسسات الوطنية إلا أنه مازال هناك الكثير من العمل من طرف كل الأطراف الفاعلة للوصول إلى التحديد الدقيق لمجال ومعايير مختلف الأنواع التي يشملها تدقيق المسؤولية الاجتماعية الذي يعتبر حسب رأينا الأشمل ويضم جميع الأنواع الأخرى حتى تتمكن من إحكام الاستفادة من تقنياته.

الهوامش والمراجع:

- (1)- د. صادق حسني، "تدقيق الأداء الاجتماعي للمنشآت في ضوء معايير المراجعة الدولية الأمريكية"، مجلة الإداري العدد 93 جوان 2003 ص 14، معهد الإدارة العامة مسقط سلطنة عمان.
- (2)- Jean-jacques rose, Responsabilité sociale de l'entreprise, pour un nouveau contrat social, édition de boeck, Belgique, 2006, p 7.
- (3)- Omar Aktouf, méthodologie des sciences sociales et approche qualitative des organisations, édition Paul Emile boulet, Québec, Canada, 1987, p 31.
- (4)- سكاك مراد، هباش فارس، مداخلة بعنوان "دور التدقيق الاجتماعي في إطار الحوكمة المسؤولية اجتماعيا" الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2009.
- (5)- د. محمد نبيل علام، حدود المسؤولية الاجتماعية - إطار فكري لمراجعة الأداء الاجتماعي لمنظمات الأعمال في العالم النامي - مجلة الإدارة العامة، دورية علمية محكمة، معهد الإدارة العامة، الرياض المملكة العربية السعودية، العدد 72، أكتوبر 1991، ص 7.
- (6)- Michelletti Patrick, la responsabilité sociale: un challenge pour l'éducation et les entreprises,
- (7)- محمد حسني عبد الجليل صبحي، رسالة دكتوراه بعنوان الإطار العلمي للمراجعة الاجتماعية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 1995، ص 12.
- (8)- المرجع السابق ص 17.
- (9)- المرجع السابق، ص 15.
- (10)- د. صادق حسني، مرجع سابق، ص 19.
- (11)- Chamak Alain et Céline Formage, l'audit social: l'oeil de la gouvernance sociale? 10eme université de printemps de l'audit social, audit social et gouvernance des entreprises, Tanger, Maroc, 8 au 10 mai 2008, P215.
- (12)- نشوة محمد مسعود الوحش رسالة ماجستير في المحاسبة بعنوان "مراجعة الأنشطة الاجتماعية للوحدات الاقتصادية دراسة تطبيقية على القطاع الصناعي"، جامعة حلوان، جمهورية مصر العربية، 2000 ص 10.
- (13)- Bennani Hind et autres, gouvernance socialement responsable et implication organisationnelle, 10eme université de printemps de l'audit social, audit social et gouvernance des entreprises, Tanger, Maroc, 8 au 10 mai 2008, P51.
- (14)- د. صادق حسني، مرجع سابق، ص 21.
- (15)- محمد حسني عبد الجليل صبحي، مرجع سابق، ص 21.
- (16)- د. هيثم ممدوح العبادي ود. محمد ذا النون عصفور، المراجعة الاجتماعية في ظل التشريعات المنظمة للمهنة في الأردن، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة جامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية، العدد 71، 2008، ص 446.
- (17)- محمد حسني عبد الجليل صبحي، مرجع سابق، ص 27.
- (18)- Jacques Igalens et J-M Peretti, Audit Social, meilleurs pratiques, méthodes, outils, Editions organisation, Paris 2008, p15.
- (19)- Georges egg, Audit social et certification des auditeurs sociaux a l'heure de la responsabilité sociale de l'entreprise, 2009, p03
- (20)- محمد حسني عبد الجليل صبحي، مرجع سابق، ص 23.
- (21)- Martory B, Audit social pratiques et principes, Revue française de gestion, 2003/6, n° 147 P 235-246.
- (22)- Jacques Igalens et J-M Peretti, op-cit, p 37.
- (23)- د. هيثم ممدوح العبادي، د. ذا النون عصفور، مرجع سابق، ص 446.
- (24)- Georges egg, op. cit, p02.